في الثقافة
الإسلامية المقارنة

تأليف

العلامة المجاهد
سماحة السيد صدر الدين القبانجي

مجموعة دروس ألقيت في دورات سياسية خاصة، ننشر موجزاً عنها لتعميم الفائدة.

الفصل الأول

الإسلام والديمقراطية

الموقف من الدين

رأي الديمقراطية

١ ــ «الله» في النظرية الديمقراطية الغربيّة حول الدين بما يلي:

وحينئذ فلا معنى لأن تفرض هذه الفكرة على الجميع، كما إنها فكرة لا تمتلك أي سلطان على البشر في عبادة أو في فكر أو في تشريع.

٢ ــ وتأسيساً على ذلك فإن الديمقراطية للحكومة «الدولة» أن تبني دينا من الأديان، ولا يوجد في قانونها ما يسمى بـ «دين الدولة الإسلامية»، وهي تعتقد أن الدين هو مجرد منهج في السلوك الشخصي، وعلى ذلك لا يجوز للحكومة أن تفرضه على الناس أو تتخير له.

٣ ــ ومن ناحية ثالثة تعتقد الديمقراطية أنّ المراكز والمؤسسات الدينية يجب أن تبقى بعيدة عن المخاضات السياسية لأن «ما

لقيصر لقيصر وما لله لله» فإذا أرادت الكنيسة أو المسجد أن تمارس عملاً سياسياً فأن ذلك يُعدّ خروجاً على قيم الديمقراطية ومبادئها.

هذه هي أهم أصول الرؤية الديمقراطية تجاه الدين والموقف عنه.

رأي الإسلام

١ ــ الإسلام ينظر للدين نظرة أخرى تختلف تماماً عما تنظر إليه الديمقراطية. الله تعالى في النظرية الدينية ــ بشكل عام الإسلام بشكل خاص ــ هو الخالق والمالك لهذا الوجود الكوني وله السيادة المطلقة عليه، وبالتالي فإن فرض أي معتقد أو تشريع على العباد سيكون انطلاقا من الربوبية الملطق، ولا يُعبر تجاوزاً لقيمة الإنسان وكرامته.

ومعنى ذلك أن قضية «الله» ليست قضية فكرة أخترعها الإنسان دون أن يكون لها سلطان أو موقع ربوبي في واقع الوجود.

٢ ــ وفي ضوء النظرية الإسلامية فإن الإسلام ــ وكذلك سائر الأديان الإلهية ــ ليس مجرد منهج في السلوك الشخصي، وإنما هو نظام كامل للحياة الفردية والاجتماعية بكل أبعادها، وطالما كان

كذلك، وكان هو دين الله وشريعته فإن الدولة ستكون مسؤولة عن تبني الدين والتزامه باعتباره المنهج الرسمي لها.

٣ ـ وتأسيساً على ما سبق، فإن الحرية الفكرية والدينية في الإسلام ليست مطلقة رغم اعتقاد الإسلام بأهمية النقد العلمي والجدل الفكري واعتماده كمنهج صحيح في الوصول إلى الحقيقة.

٤ ـ وفي ضوء ما تقدم فإن المراكز والمؤسسات الدينية يجب أن تمارس الدور السياسي لبناء المجتمع الصالح كما تمارس دورها في بناء الفرد الصالح.

بل يعتبر ذلك أولى مهامها وواجباتها، أما مقولة «ما لقيصر لقيصر، وما لله لله» فهي مقولة مرفوضة في الفكر الإسلامي، بل الحكم فيه «الدنيا يجب أن تكون لله كما أن الآخرة هي لله أيضاً».

إنه يمكن تلخيص الرؤية الإسلامية عن الدين بقوله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُبِيناً﴾.[1]

[1]- الأحزاب ـ ٣٦.

بينما يمكن تلخيص الرؤية الديمقراطية بالمقولة التي اعتمدها الدستور الأمريكي:

«لا يمكن للولاية أو الحكومة الفيدرالية أن تقيم كنيسة أو تسنّ القوانين التي تأخذ بيد ديانة معينة أو تفضّل ديانة على أخرى».[1]

* * *

[1]- الحرية في ظل القانوان _ ولين او دو كلاس _ ترجمة الدكتور ابراهيم اسماعيل الوهب.

الفصل الثاني

الإسلام والديمقراطية

مبدأ الحريّة السياسية

رأي الديمقراطية

من المبادئ الأساسية التي اعتمدتها الديمقراطية هما مبدأ «السيادة الشعبية»، ومبدأ «المساواة السياسيّة».

وفي ضوء هذين المبدأين تُقرر الديمقراطية موقفها من الحرية السياسيّة بما يلي: ــ

أولاً: الشعب هو صاحب السيادة السياسيّة على نفسه، بمعنى أن القرارات والمواقف السياسية تخضع له، ولا أحد له حاكميّة أو وصاية على الشعب.

ثانياً: يتمتع جميع الناس بحرية مطلقة في مجال العمل السياسي، ولا حدود لهذه الحريّة إلا إذا اصطدمت بحريات الآخرين، وهو ما يعبّر عنه بـ نقض قواعد الديمقراطية.

كما أن هذه الحرية لا تختص بفئة خاصة من الناس.

ثالثاً: وفي ضوء مبدأ «المساواة السياسية» تؤمن الديمقراطية بأن كل الناس يتمتعون بحق الترشيح لمختلف المناصب السياسيّة وكذلك التصويب عليها، وتمتلك أصواتهم قيمة واحدة بال تفاضل ولا أولوية ولا شروط إلا بحدود ما يفرضه القانون من حيث العمر أو المكان أو ما شاكل ذلك.

رأي الإسلام

يمكن تلخيص الرؤية الإسلاميّة في موضوع «الحرية السياسيّة» بما يلي: ــ

أولاً: الحرية السياسيّة حق ومسؤولية.

يعتقد الإسلام أن الممارسة السياسيّة في معناها الواسع الذي يعني الحضور في الساحة السياسية وحمل هموم حاضر الأمة ومستقبلها، هي مسؤولية واجبة في أعناق الناس، وليست مجرد حق يتمتعون به، وفي هذه النقطة يتفوق الإسلام بشكل واضح على الديمقراطية التي اعتبرت الحرية السياسيّة مجرد حق للإنسان يستطيع أن يمارسه ويستطيع أن سحب عنه.

ثانياً: الأهداف والمناهج

وكما لا تسمح الديمقراطية ـ في بعض مدارسها ـ بالعمل السياسي حينما يتعارض مع أصول الديمقراطية، أو يسعى للإطاحة بالنظام الديمقراطي، فإن الإسلام يفتح أبواب العمل السياسي للجميع شريطة أن لا يحمل أهدافاً مضادة لإقامة الحكم الإسلامي، ولا يلتزم مناهج في العمل تتعارض مع الحدود والقيم الإسلاميّة.

ثالثاً: مبدأ «سيادة الإمام»

والإسلام يرى أن الإمام ـ الولي الفقيه ـ الذي يستمد صلاحياته من الاعتبار الهي هو صاحب السيادة السياسيّة العليا، بمعنى أنه هو الذي يتخذ القرار النهائي في الأمور السياسيّة وله على الشعب حق الطاعة والإتباع، كما ترجمته الآية الشريفة ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾.[1]

ويمارس الشعب حريته السياسية في داخل هذه الدائرة وفي ضوء الخطوط التي يرسمها الإمام ولا يتمتع بحرية سياسيّة في خارج ذلك،

[1]- التغابن ١٢.

وقد نعبّر عن هذا المفهوم بمصطلح «السيادة الشعبيّة في ظل الولاية».

ورغم أن الشعب له دوره المهم في اختيار الإمام «الولي الفقيه»، إلا أن هذا الدور لا يجعله صاحب السيادة العليا، لأن الشعب لو تخلّف عن هذا الاختيار فإن سيادة الإمام تبقى ثابتة من الناحية الشرعية في أعناق الناس، كما أن هذا الاختيار ليس مطلقا فهناك بدائل محددة من حيث صفاتها ومقوماتها يتعيّن على الشعب أن يختار أحدها لموقع الإمامة.

رابعاً: حق الترشيح والتوصيت

وتقرّر الرؤية الإسلامية أن حق الترشيح لمختلف المواقع السياسية هو حق عام بالأصل، ولكن الإسلام يسمح للسيادة العليا «الولاية» أن تضع بعض الشروط ولبعض المواقع، كما التصويت يختص بالمسلمين في المواقع السياسيّة العامة في البلاد الإسلامية ويحق لغيرهم التصويت فيما يخصهم من مواقع.

العلمانية

العلمانيّة تعني في المصطلح السياسي (النظام السياسي الذي لا يعتمد الدين في مناهجه وسياساته)، وجاء استخدام وتوظيف كلمة «العلم» في هذا المصطلح للأشعار بالتضاد بين الدين والعلم من ناحية، وللقول بأن هذا النظام يعتمد النتاج العلمي للإنسان بدلاً عن التشريع السماوي النازل من عند الله تعالى.

وعلى أساس من ذلك فانّ مصطلح «العلمانية» أصبح يُطلَق على الحكومات اللادينية، ليس فقط التي تؤمن بالفصل بين الدين والسياسة وإنما تلك التي لا تسمح بالممارسة الدينيّة الشاملة في الحياة، وتقف بالضدّ منها، كما نلاحظ ذلك اليوم في السياسات التركية مثلاً التي لم تعد تحتمل مشهد الحجاب لدى الفتيات في الجامعات العلميّة أو في المؤسسات الإدارية للدولة.

الخلفيات التاريخية

ظهرت «العلمانية» أول ما ظهرت في الغرب حينما انتفض على حكومة الكنيسة، واستبدادها، ومحاربتها للعلم والعلماء، وقمعها

للحريات الفكرية، وتحالفها مع الاقطاعين في السيطرة على الشعوب.

وعلى أساس ذلك ظهرت «العلمانية» منادية بالفصل بين الدين والسياسة وعودة الحكم إلى الشعب بدلاً عن رجال الكنيسة، والانفتاح على التقديم العلمي مهما كانت نتائجه، والاستفادة من تلك النتائج في كافة المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ومعنى ذلك أن أهم أسس العلمانية عبارة عن: ـ

١ ـ لا علاقة للدين في الشأن السياسي.

٢ ـ رفض حاكمية رجال الدين السياسية.

٣ ـ حاكمية الشعب في السلطات الثلاث.

٤ ـ لا توجد أية قيود على البحث العلمي ونتائجه.

وقد يبدو أن هذه الأسس تقف على الضدّ من أسس الدولة الدينيّة التي تؤمن بأنّ الدين هو الذي يرسم الشكل القانوني للسلطة ويوزّع مهامّها، كما يعطي علماء الدين موقع الإشراف والتوجيه لحركة الأمة.

* * *

العمانية تفقد مبرراتها مع الإسلام

وربما كانت العلمانية تملك مبررات ظهورها في مواجهة التخلف والاستبداد الكنسي، ولكنها سوف تفقد تلك المبررات حينما تكون في مواجهة الإسلام.

لأنّ الإسلام لم يدع ثمة تعارض بين ما هو «علمي» وما هو «ديني» فقد استطاع الإسلام أن يستوعب العلوم وينفتح عليها ويستثمر نتاجها للبرهنة على الحقائق الدينية من ناحية، ولتعزيز خدمة الدين للإنسان والمجتمع الإنساني من ناحية ثانية.

ومثل ذلك حين يكون الحديث عن الشأن السياسي، فالإسلام لم يترك هذا الشأن لاستبداد المستبدّين وعبث العابثين، و«الدولة الدينية» في الإسلام ليست هي على غرار الدولة التي حكمها البابوات والقساوسة حينما أخضعوا الشعوب لسلطانهم، وصادروا الأموال والحريات والأفكار تحت شعار الدين، الدولة الدينية في الإسلام لا تقف بالضد من الدولة المدنية، والمؤسسات التي تعتمدها الدولة في الإسلام هي مؤسسات منبثة بالأصل من إرادة الشعب وانتخابه، كما أن شكل الحكم يخضع لأصول وضعتها الشريعة الإسلامية، وليست هي عبارة عن مُلك يتحكم فيه البابا أو

الحاخام، وإذا كان الله تعالى هو مصدر كل سيادة، فإن هذه السيادة قد منحها الله تعالى للإنسان ليدبّر أمره ويبني مجتمعه وفقا لإرشادات الشريعة الإلهية، واستفادة من التجربة البشرية، والعطاءات العلمية.

وأمام هذه الشريعة يستوي الحاكم والمحكوم، والإمام والمأموم، ويقفون أمام القضاء سواسية، وتلك السيادة الالهية التي منحها الله للإنسان يستوي فيها الحر والعبد، والفقير والغني، والأسود والأبيض، وإذا كان العلم هو مقياس التفاضل بين البشر، فإن أبواب العلم مفتوحة أمام الجميع، وإذا كانت الكفاءة هي الأساس في احتلال المواقع السياسية والاجتماعية فإن الكفاءة ليست حكرا على أحد دون أحد، بل يشترك فيها صهيب الرومي، وبلال الحبشي، وسلمان الفارسي كل حسب لياقته في مجال العلم والكفاءة والتقوى.

الإسلام يملأ الفراغ

في مجال الحكم، وشكل النظام الحاكم، وتوزيع السلطات، وموقع الشعب، لم يترك الإسلام هذا المجال دون نظرية واضحة ومحددة تمنع من الفوضى كما تمنع من الإستبداد، فالإسلام له نظرية كاملة في

الحكم على خلاف الكنيسة التي تركت هذا المجال قائلة «ما لله لله وما لقيصر لقيصر».

وإذا كان الأمر كذلك، لم يبق مجال لنظرية الفصل بين الدين والسياسة كما تريده العلمانية، لأن هذه النظرية قد تكون مقبولة حينما لا يكون للدين رأي في مجال النشاط السياسي، أو حينما يكون عاجزاً عن النجاح في إدارة البلاد ومعالجة مشكلاتها.

العلمانية تتحول إلى ديكتاتورية

إن ما يجدر أن نسجّله في ختام هذا البحث، إن «العلمانيّة» التي رفعت شعار الحرية الفكرية، والخضوع لإرادة الشعب، والدعوة لرفض الديكتاتوريات المختلفة، هذه العلمانيّة تحولت اليوم إلى ممارسة ديكتاتورية مكرّسة ضد الدين، وضد حريات الفكر والمعتقد، بل وضد الحريات الشخصية والسياسية معاً. وهكذا وجدنا حينما ينتخب الشعب في مثل تركيا والجزائر الإسلام لنظام الحكم سرعان ما يتم السيطرة على دفّة الحكم من قبل القوات العسكرية لتعلن حكماً عسكرياً في البلاد وتلوي عنق أي حكم وحزب وحاكم ينتخبه الشعب.

ومن هنا ينكشف زيف الشعارات التي ترفعها «العلمانيّة» بمقدار ما تنكشف قدرة الإسلام على الوصول إلى مراكز السلطة والقرار عبر إرادة الشعب وحريته السياسيّة وبعيداً عن أي قسر سياسي.

* * *

(٦)

الحداثة والتجديد (١)

وقفةٌ عند المصطلح

لقد أضحى مصطلح «التجديد» واضح المعنى والمقصود، وتقدم عدد من الباحثين والمفكرين الإسلاميين للكتابة في «التجديد الديني» واعتبر الجميع أن فكرة التجديد الديني لا تعني خروجاً وابتعاداً عن المبادئ والأصول الإسلامية وإنما تعني أمرين: ــ

الأول: ــ عرض المفاهيم والرؤى الإسلامية بطريقة معاصرة.

الثاني: ــ استكشاف النظريات الإسلامية في المسائل المستجدّة وتقديم المعالجات والحلول المناسبة لمشاكل العصر.

هذا الموضوع لا نريد العودة للحديث عنه، وإنما حديثنا في هذا البحث عن مصطلح «الحداثة» ماذا يعني؟ وما هي رؤية الإسلام فيه؟

الحداثة ليست امتيازاً غربياً

يحاول الفكر الغربي أن يعتبر «الحداثة» امتيازاً خاصاً به، فيما يعتبر الفكر الشرقي _ بما في ذلك الفكر الإسلامي _ فكراً تقليدياً.

إن المقصود بـ «الحداثة» في هذا الضوء هو مواكبة الأحداث، القدرة على الإبداع والابتكار لمعايشة الواقعيات المستجدة في العصر، بينما سيكون «التقليد» الذي يعني الجمود على الصيغ والأفكار القديمة هو معنىً مقابل للحداثة.

ومن ناحية تاريخية يحاول الغربيون أن يؤرخوا للحداثة من عهد النهضة الفرنسية، ثم عهد التنوير، ثم عهد الثورة الصناعية، ثم ثورة الإعلام والاتصالات، وانتهاءاً بمرحلة العولمة التي نعيشها اليوم في القرن الثالث عشر.

وفي هذا السياق يحاول المفكرون الغربيّون أن يتناسوا ويحذفوا من التاريخ أية حداثة أخرى ليؤسسوا إلى نظرية «وحدة الحداثة» بدلاً من نظرية «تعدد الحداثات» تاريخياً وإنسانياً.

الإسلام سبق إلى «الحداثة»

وحينما نفهم الحداثة بهذا المعنى، معنى الابتكار والإبداع، ومواكبة الأحداث، ورفض حالة الجمود والتقوقع، والقدرة على معالجة الواقعيات العصرية الجديدة، بهذا المعنى للحداثة فإننا سنؤكد وبكل وضوح وقطع أن الإسلام سبق الغرب إلى الحداثة بقرون طويلة. بل أن كل الأديان اللهية هي بالأصل محاولة لمواجهة حالات الجمود الثقافي، والإرهاب الفكري الذي يفرضه الطغاة على شعوبهم. وحين نستعرض تاريخ الأديان نجد بشكل واضح أنها قدّمت معالجات لمشكلات الشعوب، وطرحت أفكاراً ورؤى جديدة وعمدت إلى تمزيق الملابس الفكرية البائدة، والتقاليد الاجتماعية الجامدة، في محاولة لتكوين مجتمع جديد، وتأسيس منظومة ثقافية وأخلاقية جديدة. وكانت فكرة التوحيد، ونبذ الأصنام والعبوديات المختلفة، ونقد فكرة تقليد الآباء والأجداد هي الفكرة التي يتمحور حولها كل الفكر الديني.

ومع كل هذا فكيف يصح اتهام الفكر الإسلامي والديني عموماً بأنه يقف على الضدّ من «الحداثة» وداعياً للتقليد والتبعية والجمود.

تاريخ الحداثة

وفي ضوء هذا الفهم للإسلام وللأديان فإننا سنعتبر القراءة الغربيّة لتاريخ الحداثة هي فكرة في غاية الجفاء والقسوة والتجاوز على الواقع التاريخي البشري الذي شهد أروع صور الحداثة والإبداع، وأنقى صور الثورات الفكرية والاجتماعية على يد الأديان والنبوات الالهية.

لقد قاد كل الأنبياء حركات إصلاحية وثورية سواءاً في مجال الفكر أو في مجال الدافع السياسي والاجتماعي، وكانت رسالة الرسول الأعظم مُحَمَّد صلى الله عليه وآله هي أعظم تلك الحركات من حيث شموليتها العالمية، وسعتها الزمنيّة.

ومن الحق أن نقف اليوم ساخرين من الغرب حينما يتمشرق بأفكار حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والحرية الفكرية، وسيادة الشعوب، وحق المرأة، وغيرها من الأفكار التي يزعم الغرب أنها من تأسيساته، بينما كان الإسلام قد سبق إليها وأسسّها وكافح من أجلها في العصور الجاهلية المظلمة، وحتى تجد أن العولمة التي يعتبرها الغرب أحد أهمّ منجزاته الحضارية، كان الإسلام قد سبق إلى طرحها وتبناها عملياً ونجح في تفعيلها على الأرض قبل أربعة عشر قرناً.

تصحيح فكرة:

ومن المهم أن نقف هنا لتصحيح فكرة أن الإسلام يمثل فكراً شرقياً في مقابل الفكر الغربي، ذلك أن الإسلام يرفض هذه العملية في جغرافية الفكر الديني والإسلامي خاصة، باعتباره ديناً إلهياً لكل البشر رغم أن انطلاقته كانت انطلاقة من مكان جغرافي محدّد.

(٧)

الحداثة والتجديد (٢)

أسباب التخلف المدني

لا شك أن التخلف المدني في العلم الشرقي قياساً إلى ما حققه الغرب في هذا المجال كان وراء أدعاء الغرب بأنه صاحب الحداثة الكبرى واتهام الشرق بأنه مظهر للتقليد والجمود الفكري.

لكن هذه القراءة هي قراءة موضوعية.

فلماذا يتحمل الإسلام مسؤولية التخلف المدني في الشرق، في الوقت الذي تزامن هذا التخلف مع ابتعاد الشعوب الإسلامية عن إسلامها، وكان السير سيراً عكسياً بين درجة التزام الأمة بالإسلام ودرجة تخلفها المدني، بينما كان السير طردياً بين التزامها بالإسلام وبين تقدمها الحضاري والمدني.

إننا يجب أن نرجع في دراسة التخلف المدني في الشرق إلى أسباب أخرى هي بعيدة عن الإسلام وعن القيم الإنسانية التي دعا إليها، وهذا بحث واسع يجب تناوله خارج دائرة هذا الموجز.

بينما تعتمد المنظومة الفكرية والحركيّة للحداثة الإسلامية على أساس قيم أخلاقية ومعنوية ثابتة هي التي يجب أن تحدد مسار التحرك البشري.

ورغم أن الغرب بدأ يشهد اليوم أصواتاً تدعو للعودة إلى القيم المعنويّة، إلا أن ذلك لا ينفي اعتماد الحداثة الغربية على أسس نفعيّة وبرجماتيّة.

ثالثاً: _ أصول التفوّق

تكوّنت لدى الغرب نتيجة التقدم في الجانب المدني حالة من الأنانية والشعور بالتفوّق والعلو الذاتي، وأدى ذلك إلى صياغة هذا الشعور بصياغة فلسفيّة تؤكد على تفوّق العرق الغربي على سائر البشر.

بينما يرفض الإسلام وبشدة هذه الفلسفة، ويعتبر أن أساس الكرامة لدى الإنسان والشعوب هو مدى ارتباطها بالله تعالى، والتزامها بخط النبوات بعيداً عن الأعراق أو الجغرافيّة.

امتيازات الحداثة الإسلامية

وإذا قبلنا بحقيقة أن الإسلام هو صاحب الحداثة الكبرى في التاريخ البشري بما تعنيه الحداثة من إبداع وعمق وشمولية في معالجة مشكلات الإنسان، فإن من الصحيح التأكيد على أن هناك عدة امتيازات بين الحداثة الإسلامية والحداثة الغربية.

أولاً: _ الثوابت الفكريّة

الحداثة الغربيّة ترفض أية ثوابت فكرية، وهي مستعدة لرفع اليد عن أية مقولة عقلية وفلسفيّة باعتبار أن هذه المقولات والثوابت هي من إبداع فكر الإنسان، وهذا الإبداع يتسّم بالذاتية فهو قابل إذن للتغيّر، ومعنى ذلك إنه لا توجد قضايا ثابتة في عالم الفكر. في حين تنطلق الحداثة الإسلامية من اعتماد قضايا فكرية ثابتة يقف على رأسها الرؤية الفلسفية للكون والحياة والتي تتلخص في التوحيد والنبوة والمعاد، وامتدادات هذه الأصول الثلاثة.

ثانياً: _ القيم الأخلاقية

كما أن الحداثة الغربية تتنكر لأية قيم أخلاقية إنسانية ثابتة، وتتقدم في بناء منظومتها الفكرية والحركية على أساس «فلسفة المنفعة» واعتبارها هي الأصل في تحديد السلوك البشري.

(٨)

الحداثة والتجديد (٣)

تداعيات الحداثة الغربيّة

يفترض الغربيون أنهم دخلوا مرحلة «ما تبعد الحداثة» حيث استطاعت مرحلة الحداثة أن تبلغ بهم إلى «نهاية الحضارات» وتعالج جميع «المشكلات» وهم قد وقفوا على أبواب مرحلة جديدة يتطلعون إلى عطاءاتها، هذه المرحلة هي التي يطلقون عليها «مرحلة ما بعد الحداثة».

هنا اصطدم الغرب بشيء اسمه «الفراغ» و«اللاهدفيّة» و«العبثية» وأصبح في هذه المرحلة يسبح في فضاء لا متناهي من الفراغ والعبث واللاهدف، هذا الفضاء الذي بدأ مظلماً معتماً ﴿ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يرها، ومن لم يجعل الله له نوراً فماله نور[1]﴾ وأصبحنا نرى ظاهرة الانتحار والكآبة تبلغ ذروتها في أكثر الدول رفاهاً ورخاءاً مثل سويسرا والسويد وفي وسط الفتيان والفتيات الذين يجب أن يرسموا مستقبل مجتمعاتهم.

---

[1]- محمد الآية: ١٢.

فلسفة السوق

كان ذلك نتيجة طبيعية لفلسفة السوق التي حكمت الفكر الغربي، حينما جعلت هذه الفلسفة غاية حركة الإنسان، وغاية التمدن والحداثة أن يبقى الإنسان مواكباً لحركة السوق، فهو يعمل ليأكل ويأكل ليعيش ويعيش ليأكل أيضاً ولا شيء غير ذلك ﴿يأكلون ويتمتعون كما تأكل الأنعام﴾.

الحياة الأخرى

وجاء الإسلام هنا ليعالج هذه الأزمة التي تورط فيها الفكر الغربي، وحدّد لحياة الإنسان هدفاً أكبر وأسمى وأكثر ديمومة من حركة السوق، فالإنسان لا يعمل من أجل أن يبقى حياً في صخب اضطرابات السوق اليومية، وإنما يعمل ويعيش ويتمدّن من أجل الحياة الأخرى التي يعيش فيها مع المطلق من السعادة والسرور والقدرة والكمال، حياة أكبر من متاع هذه الدنيا ولذاتها وشهواتها، حياة تتضاءل أمامها كل هذه الدنيا وثرواتها وقوانينها وامكاناتها، حياة عند خالق هذا الكون وبارية ﴿في مقعد صدق عند مليك

مقتدر[1]﴾، ﴿لا يرون فيها شمساً ولا زمهريراً ودانية عليهم ظلالها وذلّلت قطوفها تذليلا[2]﴾ هذا الهدف الأكبر يصل إليه الإنسان من خلال تكامله المعنوي، وترشيد إنسانيته في هذه الحياة، وهذه مسيرة لا تتناهي عند حدّ، ومن هنا فلا فراغ، ولا عبث، ولا يأس ولا خيبة آمال، طالما كانت هذه السميرة دائمة، وكان الهدف واضحاً ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾.[3]

المشكلات _ الثوابت والمتغيّرات

يبقى علينا الإجابة على سؤال عن كيفية قدرة الإسلام على معالجة المشكلات البشرية وهي مشكلات متغيرة متجددة بينما الإسلام هو أحكام ومعالجات قديمة ثابتة.

بهذا الصدد نلفت النظر _ موجزاً _ إلى أمرين:

الأول: أن أصول المشكلات البشرية واحدة، ترجع جميعها إلى نزعات مرضية في النفس البشرية مثل الحرص، والأنانية وحب التفوق والظهور وغير ذلك.

---

[1]- القمر الآية: ٥٥.
[2]- الإنسان الآية: ١٣.
[3]- البقرة الآية: ١١٠.

وطالما كانت هذه الأصول ثابتة فإن معالجاتها ثابتة أيضاً والإسلام يعمل على معالجة هذه الأصول.

الثاني: ما هو المتغيّر والمتجدد في المشكلات البشرية، والذي هو انعكاس لتلك الأصول والرواسب النفسية، يعمل الإسلام على معالجته من خلال منهج «الاجتهاد في الشريعة» الذي يساعد على تقديم الحلول والصياغات الجديدة في معالجة المشكلات الجديدة وفقاً للخطوط الكبرى الثابتة.

(٩)

المجتمع المدني

وقفة عند المصطلح

«المجتمع المدني» مصطلح قد يقصد به أحد ثلاثة معان:

المعنى الأول: مجتمع مدني متحضر في مقابل مجتمع بدوي غير متحضر.

المعنى الثاني: مجتمع سياسي يعتمد على مؤسسات قانونية في مقابل مجتمع طبيعي يعتمد تقاليد وأعراف وعادات تحكمه.

المعنى الثالث: مجتمع مدني تحكمه قوانين وضعيّة يضعها الإنسان في مقابل مجتمع ديني تحكمه شريعة الهيّة.

المجتمع المدني الغربي

يعتمد المجتمع المدني الغربي المعاصر على مجموعة أسس يقف على رأسها مبدأ «سيادة الامة» و«فصل الدين عن السياسة» و«دور الأحزاب في قيادة الأمة» و«القانون الوضعي في التشريع» و«مبدأ الحرية المطلقة للإنسان».

إن مبدأ «سيادة الأمة» يعني أنها مصدر كل السلطات، فلا سيادة فوق سيادتها قانون فوق قانونها، ويتفرع على ذلك مبدأ «الحرية المطلقة» ومبدأ «القانون الوضعي» و«كذلك مبدأ «فصل الدين عن السياسة» حيث يوضع الدين بعيداً عن النفوذ في مجال الحكم والسياسة أما مبدأ «دور الأحزاب» فهو يعني أن الأحزاب السياسية هي وحدها التي تعبر عن إرادة الأمة سياسياً وتقوم بإدارة عملية الصراع والتنافس والتكامل السياسي.

المجتمع المدني الاشتراكي

الشيوعية تعتمد نفس المبادئ السابقة مع فارق في التطبيق وفي طريقة الممارسة بشكل يحدث تغييراً جوهرياً على تلك المبادئ.

الشيوعية هي الأخرى تؤمن نظرياً بمبدأ سيادة الأمة لكنها عملياً تضع هذه السيادة بيد الطبقة العمالية ثم الحزب العمالي، وتؤمن أيضاً بمبدأ فصل الدين عن السياسة لكنها تطوّر هذا المفهوم إلى مبدأ محاربة الدين وقمعه، وتؤمن بدور الأحزاب في قيادة الحركة السياسية، لكنها تحصر هذا الدور بالحزب الواحد بدل التعددية الحزبية، وتعتمد القانون الوضعي في التشريع، لكنها تضع هذا القانون وفقاً لرفض مبدأ الملكية، ومبدأ القيم الأخلاقية وتؤمن أيضاً بنظرية الحرية المطلقة للإنسان لكنها تضع لممارسة الحرية طريقاً واحداً هو طريق الحزب الحاكم.

المجتمع المدني الإسلامي

المجتمع الإسلامي هو مجتمع مدني أيضاً حيث يعتمد مؤسسات قانونية في إدارة البلاد، سوى أن هذه المؤسسات القانونية تخضع للرؤية والإرادة الدينية، وهذا ما يتضح من خلال عرض الموقف تجاه المبادئ الخمسة السابقة.

إن مبدأ «سيادة الأمة» في المجتمع المدني الإسلامي هو مبدأ مقبول حينما يكون في مقابل فرض سيادات شخصية، أو فئوية، أو أجنبية على الأمة، لكنه غير مقبول حينما يكون بالضد من العبودية لله تعالى والخروج على طاعته وشريعته.

إن مبدأ «سيادة الأمة» في المجتمع الإسلامي هو مبدأ ينسجم مع مبدأ آخر أعلى منه وهو مبدأ «حاكمية الله».

ووفقا لذلك سوف لا يبقى معنى لمبدأ «فصل الدين عن السياسة» بل يجب أن يكون الدين الالهي حاضراً في مواقع الحكم والتشريع والعمل السياسي.

كما أن «دور الأحزاب في قيادة الأمة» سوف يضعف وفقاً للمجتمع المدني الإسلامي حيث يكون دور الأحزاب هو دور المساهمة، وليس دور القيادة للعملية السياسية.

إن النظرية الإسلامية تقدّم وترسم أدواراً أخرى لمواقع أكثر أهمية في البلاد، هي الكفاءات والمؤسسات الدينية المتمثلة بـ «علماء الدين»، و«إمامة الفقيه»، وحركة المساجد وسائر المؤسسات والمناهج الدينية كالصلوات، والحج، والمشاريع الاجتماعية الدينية.

أمّا الحرية، فإن المجتمع المدني الإسلامي يعتمد الحرية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي للإنسان، لكنه يرفض حالة الإطلاق واللاحدود في هذه الحرية، ويدعو لالتزام مبدأ «الحرية التكامليّة» التي توفر للإنسان فرصة التكامل المبدئي والأخلاقي في ضوء التزام المبادئ والقيم والتشريعات الدينية.